المانع من حوادث لا اول لها وهذا ليس بشئ فان جهة
الالزام ههنا تستدعي وجود الدليل الدال على
ابطال حوادث لا اول لها في الصورة التي فرضوها
فيلزمنا طرد الدليل او الدليل على الجواز ثم يطرد هذا
فيلزم طرد دليل الجواز ولم يحققوا واحدا منهما فلا
يستقيم الالزام بوجه بيانا ان دليلنا على الاستحالة
لا يطرد في حوادث لا اخر لها ان جهة الدلالة اقتضاء
الحوادث وتصرمها وفيه اثبات فراغ ما لا يتناهي
والجمع بين الفراغ وعدم النهاية جمع بين النقيضين
والحوادث التي لا آخر لها لا تفرغ ابدا وما وجد منها
وفرغ فهو متناه فلم يجمع بين الفراغ وعدم النهاية
واما دليل الجواز في حوادث لا اخر لها فهو ان كل حادث
يجوز ان يخلق بعده حادث والقدرة صالحة لايجاد
لا يتناهي امثال ما يقدر وليس من حقيقة الحادث
ان يكون له اخر ومن حقيقته ان يكون له اول فوجود
حركة ازلية مما يتناهي في حقيقة الحركة اذ حقيقة الحركة
تستدعي تفريقا واشغالا والتفريغ تستدعي سابقية
اشغال والقديم لا يسبق فلزم الحدوث فيها وهو ينافي
الازلية فوجب لها الاولية وليس من حكم الحركة امتناع
وجود حركة بعدها فاضمحل الخيال واعلم ان خصومنا
في هذه المسئلة قد اتخذوها عمدتهم في رد دليل اهل
التوحيد وقد سلموا ان اعداد اللا تناهي محال اذا كانت
فيها ترتيب طبيعي او وضعي والترتيب الطبيعي كالعلل
والترتيب الوضعي كالجسم فعلل ومعلولات لا تتناهي
محال عندهم وجسم لا يتناهي محال عندهم وما ليس فيه

ترتيب

ترتيب طبيعي ولا وضعي فوجود ما لا يتناهي فيه جايز
عندهم كالحركات الفلكية والاشخاص البشرية والنفوس
الانسانية وقد الزمهم الاصحاب ترتيبا طبيعيا في
الاشخاص البشرية لان كل ما وجد له لا يمكن وجوده
من الوالد الا بعد استكمال الوالد خمسة عشر عاما وهذا
ترتيب طبيعي الا ان وجود الولد ليس من الوالد وهم
انما اعتلوا بالترتيب الطبيعي هذا ما الزموه واقوى
من هذا عندي الزاما ان يقال لو جوزنا حوادث لا
اول لها في ضمنه علل ومعلولات لا يتناهي وبيانه ان
كل حادث منها لا بد له من علة وعلته اما حادثة او
قديمة وعلة قديمة لحلول حادث محال فان كانت
حادثة افتقرت الى علة اخرى ولا يصح الوقوف على
علة قديمة لامتناع ان يكون معلولها حادثا فتعين
ان يكون لكل علة علة ولا تقف وفي ذلك علل ومعلولات
لا يتناهى ولا يلزمنا هذا في الحوادث الواقعة لان الصانع
المختار يجوز مرور الحوادث عنه مع قدمه كما سنبينه
ان شاء الله تعالى وهذا لا يصح في العلل وقد ضرب
مثالين مثالا لمذهبنا ومثالا لمذهبهم خصم وذلك
مفهوم لا حاجة الى كشفه وايضاحه القول
في اثبات العلم بالصانع تتضمن كلامه في هذا الباب
ثلاثة امور الاول في وجه دلالة الحدوث على المقتضى
الثاني في تقسيم المقتضى الى اقسام ثلاثة فيبطل
الثاني اثنان ويتعين الثالث وهو الصانع المختار
والثالث في ترجمة ما يأتي بعد هذا الباب اما الاول
فهو ان قال اذا اثبت حدوث العالم فمن الجايز ان يتقدم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)